

رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي خلال
الفترة (2020 - 2025)

**A forward-looking vision to finance the public budget deficit in Algeria by
integrating the parallel economy during the period (2020-2025)**

محمد أمين قمبرور¹، د. مصباح حراق²

¹ طالب دكتوراه، مخبر بحث دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة-حالة برج بوعريج-
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر، m.guembour@centre-univ-mila.dz

² أستاذ محاضر (أ)، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة – المركز الجامعي لميلة-
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر، m.harrag@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/1/1

تاريخ القبول: 2020/4/2

تاريخ الاستلام: 2020/2/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة إدماج الاقتصاد الموازي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر كسياسة مستقبلية خلال الفترة (2020-2025)، في ظل شح الإيرادات العامة المتأثرة بالأزمة النفطية الأخيرة، ويتم ذلك من خلال تحصيل التهرب الضريبي الكبير الذي من شأنه أن يرفع من قيمة الإيرادات العامة للميزانية.

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يحتل 33.71% من PIB، كما قدر التهرب الضريبي بـ 7704.77 مليار دج خلال العقدين الماضيين، وهو ما سيسمح بتمويل عجز الميزانية العامة في سنة 2025 إذا ما قامت الحكومة ممثلة في إدارة الضرائب بتحصيل جزء يسير منه.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الموازي، عجز الميزانية العامة، الإيرادات العامة، التهرب الضريبي.

تصنيف JEL: E26، H62، H26.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of the integration of the informel economy in financing the public budget deficit in Algeria as a future policy during the period (2020-2025), in light of the scarcity of public revenues affected by the recent oil crisis, and this is through the collection of large tax evasion that would raise the Value of public budget revenue.

The study concludes that the informel economy occuppies 33.71% of the GDP, and estimated tax evasion at 7704.77 billion DZD over the past two decades, which would allow financing the public budget deficit in 2025 if the government represented by the tax administration collect a fraction of it.

Keywords: informel economy; public budget deficit; public revenue; tax evasion.

Jel Classification Codes: E26, H62, H26.

المؤلف المرسل: محمد أمين قمبرور ، الإيميل: m.guembour@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الموازي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة على الصعيدين العالمي والمحلي بشكل لافت للانتباه، مما جعل العديد من الباحثين والدول تصوب اهتماما كبيرا على هذه الظاهرة التي أصبحت تنمو وتزدهر بشكل كبير وتزاحم الاقتصاد الرسمي لهذه الدول.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من انتشار واتساع الأنشطة الاقتصادية الموازية التي تولد دخولا لا يتم تسجيلها في الحسابات الرسمية للدولة، كما انها لا تلتزم بدفع مستحقاتها كالضرائب والرسوم والتأمينات الاجتماعية. وهو ما ساهم في مضاعفة حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر الذي أصبح يتجاوز عتبة 30% من الإنتاج المحلي الخام حسب تقديرات بعض الهيئات الوطنية.

يعاني الاقتصاد الوطني من عجز على مستوى التوازنات الكلية سيما الميزانية العامة التي امتد العجز بها إلى العقدين من الزمن إلى غاية سنة 2019، في ظل غياب الإيرادات العامة التي تقابل النفقات العامة المتزايدة، والسبب في ذلك يعود انخفاض الجباية البترولية المتأثرة بالأزمات النفطية من جهة، وانخفاض الجباية العادية المتأثرة بحجم التهرب الضريبي الكبير الذي يعتبر أهم اشكال الاقتصاد الموازي من جهة أخرى، فقد بات على الجزائر كحكومة من خلال الإدارة الضريبية أن تعمل على التقليل من التهرب الضريبي الذي إذا تم تحصيله سيساهم في تغطية عجز الميزانية العامة خلال السنوات المقبلة كما يعمل على تقويم الاقتصاد الوطني والخروج من الظواهر السلبية التي يعيشها.

• إشكالية الدراسة:

مما سبق ارتأينا طرح إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- إلى أي مدى يمكن أن يساهم إدماج الاقتصاد الموازي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)؟

• أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- تحديد مظاهر الاقتصاد الموازي والأسباب الرئيسية المساهمة في تفشيه في الجزائر؛
- تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وكذا حجم التهرب الضريبي؛
- معرفة مدى مساهمة التهرب الضريبي بعد تحصيله في تمويل الإيرادات العامة، ومنه تغطية عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2025)؛
- الوقوف على أهم الإجراءات اللازمة لإدماج الاقتصاد الموازي في الجزائر.

• منهج الدراسة:

بناء على ما سبق اتبعنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة.

• هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: مدخل إلى الاقتصاد الموازي في الجزائر؛
- المحور الثاني: تقدير الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛
- المحور الثالث: مساهمة الاقتصاد الموازي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2025).

2. مدخل إلى الاقتصاد الموازي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي يشوب اقتصادها بعض الخلل سيما الاقتصاد الموازي او الاقتصاد غير الرسمي الذي دام لعقود كمجال ضمن الاقتصاد الجزائري يلعب الاقتصاد الرسمي تارة وينافسه تارة أخرى، فمن خلال هذا المحور سنتطرق للاقتصاد الموازي في الجزائر من خلال تحديد المفهوم، الأسباب وكذا مظاهر هذا الاقتصاد، وقبل ذلك، سنتطرق لأهم مراحل تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر.

1.2 تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر:

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر

للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق. هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع. فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد. وفيما يلي مراحل تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر:

• مرحلة القطاع غير الرسمي (الخفي) 1962-1985

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلا أن بروز الاقتصاد الخفي كان قوي وهذا نتيجة لجمود الاقتصاد مع تقويم مفرطا لسعر صرف الدينار مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، مثل: "الطرابندو" و"تجارة الحقيبة" وكذا "البيع تحت الطاولة" و"البيع المشروط" (هدى، صفحة 297)

تبنّت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية التي شيدها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.

• مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي 1986 إلى نهاية التسعينات:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحوّلات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة استراتيجية تساعد على الخروج من الأزمات المتعاقبة: (ملاك، 2010/2009، صفحة 120)

- فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر؛

- أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993، فقد كان يهدف إلى إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب؛

- في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخصوصية، إلغاء سياسة العم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية،...الخ).

• مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998:

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرض لها؛ كما استطاعت الجزائر الخروج من الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعصف بالبلاد. وتميزت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي وباسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، وبارتفاع كبير في أسعار البترول العالمية وعائداته بالنسبة للجزائر وبالتالي ارتفاع الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، كما تم تحقيق نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديمغرافي، وتعزيز الوضعية المالية الخارجية بشكل كبير، حيث بلغت الاحتياطات الرسمية أكثر من 110 مليار دولار نهاية 2007، وفاقت الإيرادات النفطية الجزائرية 77 مليار دولار سنة 2008. (رضا، 2019/2018، صفحة 214)

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرنا بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض.

2.2 مفهوم الاقتصاد الموازي:

في الحقيقية لا يوجد اتفاق نهائي بين الاقتصاديين حول تعريف معين للاقتصاد غير الرسمي وذلك بسبب الاختلاف من شخص لآخر حول هذا الموضوع لاسيما حسب اختلاف المصطلحات وتعدد منها الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، اقتصاد تحت القمر، لكن هذا التعدد والاختلاف لا يعني عدم تقديم تعاريف معينة، منها التعاريف التالية:

- يعرفه فيتو ضمن حسابات الدخل القومي، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخل. (موسى، 2013، صفحة 195)

- يعرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: على أن الاقتصاد الخفي هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومناول إنشاء الشركات، بحيث يعتبر غير نظامي مقارنة بالمؤسسات النظامية وكلما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا بديهية مثل التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق

الضمان الاجتماعي، التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني. (رحماني، 2017، صفحة 361)

- يقصد بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي على انه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مداخلاته ومخرجاته في الحسابات الوطنية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل غير المصرح بها والمستحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة.

وسوف نحاول عرض بعض التعاريف ومحاولات الاستفسار الأخرى حسب مجالات الدراسة:

• مفهوم الاقتصاد الموازي من منظور التهرب الضريبي:

إذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي، بحيث نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي الناشئ عن وجود مثل هذا الاقتصاد، فان نقطة البداية تكون هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة، ووفقا لذلك يشمل الاقتصاد الأسود كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة، والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة.

• مفهوم الاقتصاد الموازي من منظور الناتج الداخلي الخام:

إذا نظرنا إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور حسابات الناتج القومي فان الاقتصاد غير الرسمي يشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد دخلا لا يتم تسجيله ضمن حسابات الناتج القومي أو الدخل القومي، سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواء كانت خاضعة للضريبة أو غير خاضعة لأية ضريبة.

وعليه يمكن تعريف الاقتصاد الموازي بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفاؤه تهريا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد.

3.2 أسباب الاقتصاد الموازي:

يمكننا إيجاز أهم أسباب التي تؤدي إلى نشوء وانتشاء الاقتصاد الموازي في الأسباب التالية:

- الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية: تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية. (نسرين، 2016، صفحة 293)

- النظام الجبائي والجمركي المعمول به: (محمد، 2011، صفحة 199) حيث أن ارتفاع معدلات الضرائب وتنوعها أثقل كاهل التجار في الاقتصاد الرسمي، وهو ما جعل الكثير من يفضل العمل في الاقتصاد

الموازي من أجل التهرب من دفع الضرائب وتعظيم الأرباح، هذا مع ضعف وتخلف وظيفة الرقابة الضريبية الممارسة من طرف أجهزة الدولة، بالنظر إلى نقص وسائل عملها من جهة وضعف التنسيق بينها من جهة أخرى.

- عجز الميزانية العامة للدولة: يمثل الاختلال بين الإيرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة، عجز الميزانية، والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الإيرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي وفقا للميكانيزم التالي: لتغطية عجز الميزانية العامة، عادة تلجأ الدول إلى إحدى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة اقتصادية، تتمثل الأولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة، في حين تتجه الثانية إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم أو التمويل غير التقليدي، ويترتب عن هذين الإجراءين زيادة العبئ الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقليص في دخول دافعي الضرائب أفراد ومؤسسات، الأمر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي.

- انتشار الفساد المالي والإداري: من خلال استخدام الوظائف العامة كوسيلة للاستغلال والحصول على المنح والقروض وإرساء الصفقات على جهة معينة مقابل الاستفادة من نسبة معينة، ويظهر الفساد في أوجه عدة منها: العمولات، الرشاوي، التهرب الضريبي، تهريب الأموال، الغش الجمركي، الغذائي، التجاري، الوساطة أو المحسوبة، وهذه كلها تدفع للتوجه إلى الاقتصاد الموازي.

- تحرير التجارة الخارجية: والذي أدى إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي من عدة جوانب: (الله، 2018، صفحة 191)

- ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية وهو ما أثر سلبا على الاستثمارات المحلية المنتجة ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة والاقتصاد الموازي؛

- أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية والمتاجرة بها في الأسواق الموازية سواء أكانت محلية الصنع او مستوردة؛

- أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ظهور سوق الصرف الموازي حيثي لجأ إليها المستوردون من أجل الحصول على العملة الصعبة التي يحتاجونها في تسوية معاملاتهم المالية مع الخارج وذلك نظرا لعجز البنك المركزي عن تلبية الطلب على العملة الصعبة.

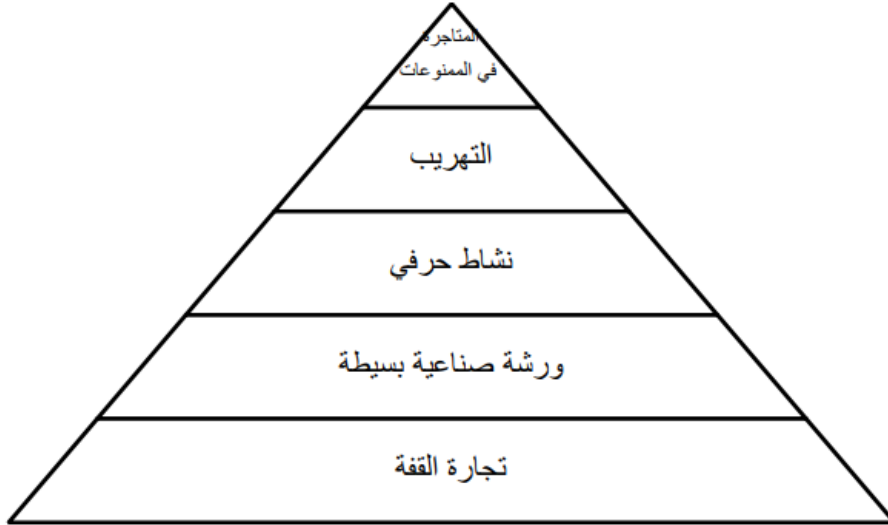
3.2 مظاهر الاقتصاد الموازي

يتميز الاقتصاد الموازي بوجود الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيدا عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية، مما يهيأ الظروف للمنافسة غير الشريفة، وهو ما تعانیه الجزائر إزاء الاقتصاد

الموازي والمضاربة الطفيلية، وحددت المديرية العامة للضرائب أهم مظاهر الاقتصاد الموازي في الجزائر وكانت كالتالي: (بوعلام، دون ذكر سنة النشر، صفحة 15)

- البيع والشراء بدون فواتير؛
 - تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي؛
 - تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال؛
 - تخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك؛
 - استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات؛
 - التغيير القانوني والمحاسبي لمختلف القوانين الأساسية والسجلات التجارية؛
 - إقامة النشاط التجاري وغيره ضمن مناطق غير حضرية وغير تجارية.
- إضافة إلى المظاهر السابقة الذكر يمكننا الإشارة إلى ثقافة المجتمع والاندماج في النشاط الموازي، حيث يلاحظ أن هناك طريقة أو أسلوب معين بالنسبة للمتعاملين في الأسواق الموازية، حيث في البداية يدخلون فيها على أساس المداخيل المحققة التي تؤمن لهم معيشتهم، ولكن مع كبر هذه المداخيل التي توفرها هذه الأسواق أصبح المتعاملون يتدرجون في نشاطاتهم إلى أن يبلغوا القمة، وهذا ما يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، ومن هذا نستطيع القول أن الاقتصاد غير الرسمي تتضح خطورته في تطور هذه المراحل وكل مرحلة أسوأ من الأخرى وكل هذا بسبب ضعف المراقبة الحكومية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: هرم التدرج السلمي خطورة النشاطات الممارسة في الاقتصاد الموازي



المصدر: نجاة مسمش، 2018/2017، الصفحة: 08.

3. تقدير الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

1.3 طرق قياس الاقتصاد الموازي:

هناك تساؤلات كثيرة حول الحجم الحقيقي للاقتصاد الموازي وكيفية قياس قيمته، وعلى الرغم من صعوبة قياس قيمة الدخل المتولدة عن الأنشطة الموازية بوجه عام والأنشطة غير المشروعة منها بوجه خاص، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجم الاقتصاد الموازي، وتبين أن هذه التقديرات متضاربة جدا ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها صعوبة تقدير حجم الأنشطة الموازية بوجه عام وعدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الموازي من جهة ثانية، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها.

توجد عدة طرق يمكن استخدامها في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد الموازي وهي تنقسم إلى: الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة، إلا أنه سنتطرق في دراستنا فقط لبعض الطرق المباشرة وهي كالتالي:

• المنهج الرياضي لـ TANZI VITO1982:

يتم تقدير حجم التهرب الضريبي بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- ينقسم الاقتصاد الكلي إلى قسمين، القسم الأول يمثل الاقتصاد الرسمي ويعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام، والقسم الثاني يمثل الاقتصاد الموازي ويمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام.

- الحصيلة المحتملة (المقدرة) لضرائب الدخل تمثل الضرائب واجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساويا للناتج الرسمي.

- الحصيلة الفعلية (المحققة) للضرائب تمثل الضرائب المحصلة على الناتج الداخلي الخام الرسمي، ويمثل الفرق بين الحصيلة المحتملة لضرائب الدخل والحصيلة المحققة لها الفاقد الضريبي الناتج عن وجود اقتصاد موازي.

• منهج الضريبة القانونية المحتملة:

يعتمد هذا المنهج على صحة الناتج الوطني الاسمي، لذلك نتخذها كأساس لحساب ضريبة الدخل التي يفترض تحصيلها، وبمقارنة هذه الأخيرة مع حجم الضريبة المحصلة فعلا نتحصل على حجم التهرب الضريبي ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية:

$$I.N.P = PFL - PER$$

حيث: I.N.P: تمثل الضريبة المتهرب منها؛

PFL: تمثل الضريبة القانونية المحتملة؛

PER: تمثل الضريبة المحققة.

2.3 تقدير حجم الاقتصاد الموازي نسبة إلى الناتج المحلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة (2017-2000): من خلال استعراضنا لطرق تقدير الاقتصاد الموازي سابقا، سنقوم بإعطاء قيم للاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (2017-2000) على شكل نسب مئوية من حجم الناتج المحلي الخام وهو ما يوضحه الجدول التالي:

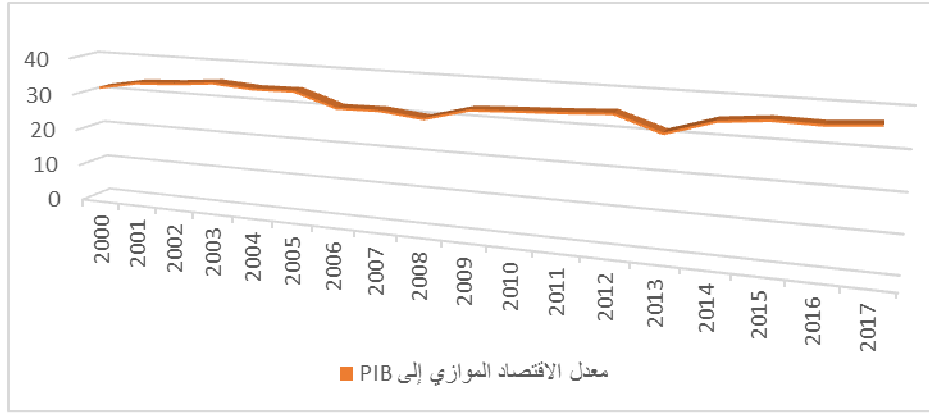
الجدول 1: حجم الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2018-2000)

السنوات	معدل الاقتصاد الموازي إلى PIB %	السنوات	معدل الاقتصاد الموازي إلى PIB %
2000	31.61	2009	33.10
2001	33.60	2010	33.68
2002	34.18	2011	34.20
2003	35.16	2012	34.88
2004	34.35	2013	31.02
2005	34.57	2014	34.82
2006	31.00	2015	36.00
2007	31.20	2016	* 35.79
2008	30.00	2017	* 36.73

المصدر: عياش وريدة، 2018، الصفحة: 157.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ان الاقتصاد الموازي يحتل نسبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ متوسط معدل الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2017-2000) ما نسبته 31.72%، حيث قدر معدل الاقتصاد الموازي بـ 31.61% سنة 2000 في حين بلغ 36.73% سنة 2017 وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي هدتها الجزائر في التسعينات والتي استمرت لسنوات 2000 إضافة إلى انتشار البطالة وارتفاع الالتزامات الجبائية والاجتماعية سنة 2008، كذلك أزمة بنك الخليفة سنة 2003 أثرت على الأفراد من خلال ضعف ثقة الادخار وهو ما أدى بهم إلى اكتناز الأموال ومنها بداية النشاط الخفي، والشكل التالي يوضح تطور معدل الاقتصاد الموازي إلى الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2017-2000.

الشكل 2: معدل الاقتصاد الموازي إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (01)

3.3 تقدير حجم التهرب الضريبي انطلاقاً من حجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة 2017-2000:

من الصعب تقدير حجم فاقد الضريبة (التهرب الضريبي) وذلك لطبيعته السرية حيث لا توجد طرق قياسية دقيقة، وإنما بعض المناهج المقترحة على الأقل لتمكننا من أخذ صورة ولو بسيطة عن حجمها، ويعد منهج تقدير الاقتصاد السري، أهم منهج وهو ما سوف نعتمده في بحثنا.

• منهج تقدير الاقتصاد السري (الاقتصاد الموازي):

يعتمد هذا النموذج على تقدير أو تحديد الاقتصاد الموازي والذي من خلاله يمكن حساب وتقدير حجم فاقد الضريبة (التهرب الضريبي) وهذا لأن مجال النشاطات والمداخيل تتم في هذا الاقتصاد لا يتم إخضاعها للضريبة.

وبالتالي فإن قياس حجم أحد منهما يمكن من حساب حجم الآخر عن طريق العلاقة التالية: (رضا، 2019/2018، صفحة 287)

$$\text{فاقد الضريبة (تهرب ضريبي)} = \text{حجم الاقتصاد الموازي (الاقتصاد غير الرسمي)} * \text{معدل الضريبي المتوسط المفروض}$$

الجدول 2: حجم فاقد الضريبة في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)

السنة	الناتج المحلي الخام PIB	حصيلة الضريبة	السعر المتوسط للضريبة %	الدخل غير الرسمي (الدخل الموازي)	التسرب في الحصيلة الضريبة (فاقد الضريبة)**	نسبة التسرب لحصيلة الضريبة %	نسبة التسرب إلى الناتج المحلي الخام % PIB
2000	4123.50	349.50	8.47	1303.43	110.40	31.61	2.67
2001	4227.10	398.23	9.42	1420.30	133.79	33.60	3.16

رؤية استشرافية مستقبلية لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر بإدماج الاقتصاد الموازي خلال الفترة (2020 -
(2025)

3.64	34.18	164.94	1545.89	10.67	482.89	4522.80	2002
2.82	35.16	148.48	1846.70	9.99	524.92	5252.30	2003
3.25	34.35	200.44	2112.21	9.94	580.40	6149.10	2004
2.92	34.57	221.16	2614.18	8.46	640.47	7562.00	2005
2.26	31	223.22	2635.49	8.47	720.88	8501.60	2006
2.15	31.2	201.61	2918.10	8.19	766.75	9352.90	2007
2.16	30	238.99	3313.11	8.74	965.28	11043.70	2008
3.80	33.1	379.43	3299.40	11.5	1146.61	9968.00	2009
3.64	33.68	436.99	4038.77	10.82	1297.94	11991.60	2010
3.57	34.2	521.89	4989.43	10.46	1527.09	14589.00	2011
4.10	34.88	665.46	5653.90	11.77	1908.57	16209.60	2012
3.78	31.02	629.51	5164.17	12.19	2031.01	16647.90	2013
4.22	34.82	728.27	5998.99	12.14	2091.45	17228.60	2014
5.07	36	847.13	6016.57	14.08	2354.64	16712.70	2015
5.06	35.79	887.61	6268.47	14.16	2482.20	17514.60	2016
5.19	36.73	964.75	6822.89	14.14	2630.00	18575.80	2017

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على:

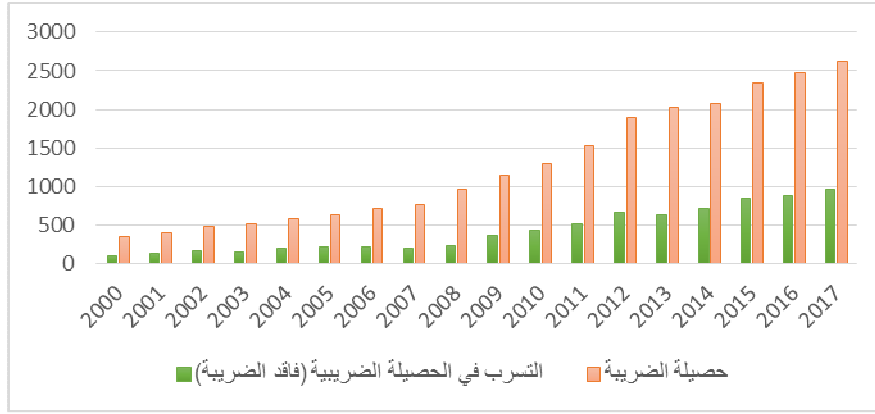
- وزارة المالية منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2018

- التقارير الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2018

*السعر المتوسط للضريبة = نسبة حصيلة الضريبة إلى الناتج المحلي الخام.

**فاقد الضريبة = الدخل غير الرسمي (الموازي) * السعر المتوسط للضريبة.

الشكل 3: تطور حجم التهرب الضريبي مقارنة بالحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم (02)، والشكل رقم (02)، نلاحظ متوسط التهرب الضريبي في حصيلة الضرائب تقدر بـ 36.39% إلى حصيلة الضرائب الإجمالية للسنوات 2017-2000 أي ما يعادل 428 مليار دج.

حيث يلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة التهرب الضريبي خلال السنوات 2017-2000 بالموازاة مع الارتفاع المستمر في الناتج الداخلي الخام والإيرادات الضريبية، بل حتى أثناء تراجع الناتج نلاحظ ارتفاع التهرب الضريبي، حيث انخفض الناتج الداخلي الخام سنة 2014 من 17228.6 مليار دج إلى 16712.7 مليار دج سنة 2015 فإذا بالتهرب الضريبي يرتفع من 728.27 مليار دج سنة 2014 إلى 847.13 مليار دج سنة 2015. تفقد الدولة الجزائرية ما يعادل 4.29% من إيراداتها كل سنة نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وهذا نتيجة وجود إقتصاد موازي، حيث بلغ متوسط نسبة التهرب الضريبي خلال الفترة 2017-2007 حوالي 646.22 مليار دج، ويشير ذلك إلى ضخامة المبلغ الذي تخسره الدولة كل سنة نتيجة هذه الأنشطة غير الرسمية.

4. مساهمة الاقتصاد الموازي بعد إدماجه في تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025)

قبل تحديد حجم مساهمة الاقتصاد الموازي في تغطية عجز الميزانية العامة، وذلك من خلال تحصيل فاقد الضريبة أو ما يعرف بالتهرب الضريبي الذي يمثل شكل من أشكال الاقتصاد الموازي والذي له تأثير كبيراً على إيرادات الجباية العادية ومنه على إيرادات الميزانية العامة، وللقيام بهذه الخطوة يجب أولاً تقدير حجم عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025).

1.4 تقدير عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025):

يتم تقدير عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2020-2025) بناء على تقدير حجم الإيرادات العامة وحجم النفقات العامة خلال نفس الفترة، ففي مجال الإيرادات العامة يتم تقدير

إيرادات الجباية العادية وكذا حجم الإيرادات الأخرى إضافة إلى حجم إيرادات الجباية البترولية والتي تكون مبنية على توقع لسعر البرميل من النفط خلال الفترة (2020-2025)، أما فيما يتعلق بحجم النفقات العامة فهي الأخرى تتم من خلال تقدير حجم نفقات التسيير وكذا حجم نفقات التجهيز خلال نفس الفترة، وستتم منهجية التوقع أو التقدير لحجم الإيرادات العامة وحجم النفقات العامة اعتمادا على ما تم توقعه خلال السنوات الماضية 2017، 2018، 2019 من خلال قوانين المالية، والتي تعتمد على منهجية جديدة متمثلة في بناء التوقعات لمدة ثلاث سنوات أو ما يعرف بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية والذي اعتمده الجزائر ابتداء من سنة 2017، والجدول التالي يلخص ويعرض القيم المتوقعة لكل بند من بنود الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025).

الجدول 3: تقدير عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025)

البيان	2020	2021	2022	*2023	*2024	*2025
الإيرادات العامة	6290.28	6266.73	6367.23	6812.01	7281.28	7523.26
الجبائية العادية	3047.10	2824.40	2858.63	3134.37	3553.36	3665.22
الجبائية البترولية	2200.06	2346.11	2410.28	2573.43	2618.62	2743.39
إيرادات أخرى	1043.12	1096.22	1098.32	1104.21	1109.30	1114.65
النفقات العامة	9443.23	8164.83	8277.60	8019.32	8163.27	8222.35
نفقات التسيير	4893.11	5011.31	5148.27	4978.18	5076.18	5095.60
نفقات التجهيز	4550.12	3153.52	3129.33	3041.14	3087.09	3126.75
رصيد الميزانية العامة	-3153	-1898.1	-1910.4	-1207.31	-881.99	-699.09

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية للسنوات 2018، 2019، 2020.

*توقعات (سيناريوهات) بناء على معدل نمو الإيرادات والنفقات خلال السنوات الماضية، وكذا الأحداث الاقتصادية المتوقعة في الجزائر.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، انخفاض لحجم عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025)، حيث قدر سنة 2020 بـ 3153 مليار دج وهذا حسب قانون المالية لسنة 2020 بعدما كان مقدر بـ 1567 حسب قانون المالية لسنة 2019، في حين قدر فقط بما مقداره 699.09 مليار دج سنة 2025، وهذا الانخفاض سيرجع للزيادة المتوقعة في حجم الإيرادات العامة خلال نفس الفترة وخصوصا إيرادات الجباية العادية التي تحقق هي الأخرى تزايد مستمر يقدر في المتوسط بـ 87.30 مليار دج لكل سنة، وهذا إن ذل على شيء إنما يندل على ترشيد النفقات الضريبية عن طريق مراجعة أكثر

لنظام التحفيز الضريبية، إضافة إلى التحكم في طرق محاربة التهرب الضريبي لاسيما أن هذا الأخير يؤثر بنسبة كبيرة في الحصيلة الضريبية سواء بالزيادة في حالة تحصيله، أو بالنقصان في حالة عدم تحصيله.

• يلاحظ كذلك زيادة في الجباية البترولية خلال الفترة (2020-2025)، وهذا يمكن توقعه من خلال:
- إمكانية ارتفاع سعر النفط ليصبح في حدود 68 دولار أمريكي خلال السنوات 2023، 2024 و2025 بعد أن كان في حدود 50 دولار أمريكي خلال السنوات 2017، 2018، 2019، حسب ما هو متوقع في قوانين المالية للسنوات الأخيرة.

- عن طريق زيادة كمية الإنتاج من خلال استقطاب الشركات الأجنبية المستثمرة في المجال، وهذا كتخمين عن السيناريوهات التي ستقع بعد ما تمت المصادقة على قانون الاستثمار لسنة 2019.
- إمكانية ثبات أسعار النفط في حدود 50 دولار للبرميل، وهذا راجع للتوقعات حول تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في سوق النفط من خلال توجهاتها لاستغلال النفط الصخري من جهة وهو الأمر الذي جعلها تتحكم في سوق النفط العالمي، بالإضافة إلى رفع العقوبات عن إيران مما ساهم بانتعاش سوق النفط العالمي بما يقارب 03 مليون برميل.

• رغم الزيادة المسجلة في حجم الإيرادات العامة نلاحظ أن تزايد أو ارتفاع لحجم النفقات العامة خلال الفترة (2020-2025)، حيث تقدر خلال سنوات 2020 و2021 بـ 9443.23 مليار دج و8164.83 مليار دج على التوالي وهذا حسب قانون المالية لسنة 2020، كما تقدر بـ 8222.35 مليار دج سنة 2025 وهذه الزيادة المتوقعة راجعة أساسا إلى الزيادة في حجم نفقات التجهيز التي ستكون في شكل تجسيد مشاريع للدعم التنموية، وهو ما يصاحبه الزيادة في نفقات التسيير الناتجة عن زيادة الموظفين وفتح مناصب شغل للتخفيض من حدة البطالة والتي ستعمل عليها الحكومة في السنوات المقبلة وبرنامج إدماج عقود ما قبل التشغيل أحد الخطوات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري مؤخرا.

- كذلك الأمر المساهم في ارتفاع حجم النفقات العامة بعد سنة 2020 هو الزيادة المتوقعة في حجم الإيرادات العامة لنفس الفترة (النفقة تخلق الإيراد)، سواء عن طريق الارتفاع في حصيلة الجباية البترولية أو حصيلة الجباية العادية عن طريق التخفيض من حجم التهرب الضريبي.

2.4 مساهمة الاقتصاد الموازي في تغطية عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025):

بعد تقدير حجم عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2020-2025)، سنقوم بتوظيف حجم الاقتصاد الموازي المسجل خلال السنوات الماضية (2000-2017) في تغطية عجز الميزانية العامة. وذلك عن طريق تحصيل حجم التهرب الضريبي أو ما يعرف بفاقد الضريبية فقط للفترة ما بين 2010 و2015، والجدول التالي يوضح ذلك:

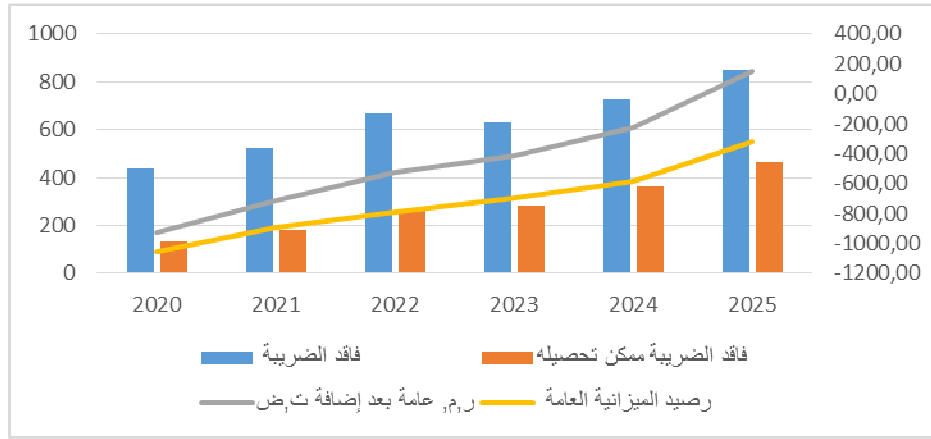
الجدول 4: مساهمة التهرب الضريبي في تغطية عجز الميزانية العامة خلال الفترة (2025-2020)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025
رصيد الميزانية العامة(1)	-3153	-1898.1	-1910.4	-1207.31	-881.99	-699.09
فاقد الضريبة	436.99 (لسنة 2010)	521.89 (لسنة 2011)	665.46 (لسنة 2012)	629.51 (لسنة 2013)	728.27 (لسنة 2014)	847.13 (لسنة 2015)
نسبة التحصيل %	35	40	45	50	55	60
ف.ض. ممكن تحصيله(2)	152.95	208.76	299.46	314.81	400.55	508.30
رصيد الميزانية بعد	-3000.05	-1689.34	-1598.64	-892.5	-481.44	-190.79

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 02 والجدول رقم 03

يمكن توقع وضعية رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2025-2020) بعد إضافة حجم التهرب الضريبي المتوقع تحصيله إلى الإيرادات العامة، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 4: وضعية رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2025-2020) بعد تحصيل التهرب الضريبي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 04

من خلال الجدول رقم (04)، والشكل رقم (03) أعلاه، يلاحظ أن رصيد الميزانية الجديدة يدل على وجود عجز مالي خلال الفترة (2024-2020)، إلا أن هذا العجز متناقص خلال الفترة، وهذا راجع إلى حجم التهرب الضريبي الممكن تحصيله كإيراد إضافي في شكل نسب مئوية من حجم التهرب الضريبي للفترة (2015-2010)، حيث سينخفض عجز الميزانية العامة من قيمة 3000.05 مليار دج سنة 2020، إلى ما مقداره 1598.64 مليار دج سنة 2022، وهذا من خلال توقعات الحكومة من خلال قوانين المالية لسنة 2018، 2019، 2020.

في حين سيتم تغطيته سنة 2025 ليصبح في حدود 190.79 مليار دج. وهذا يعود إلى أحد الاقتراحات التالية التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة ممثلة في إدارة الضرائب في تحصيل التهرب الضريبي بعد تقديره، والمتمثلة فيما يلي:

➤ الاقتراح الأول: تقدير القيمة التراكمية للتهرب الضريبي خلال الفترة (2000-2017) المقدرة سابقا على أن تقوم المصالح الضريبية كل سنة بتحصيل نسبة ثابتة من الحجم التراكمي للتهرب الضريبي على أن تكون مثلا 05% سنويا؛

➤ الاقتراح الثاني: تقوم إدارة الضرائب بتحديد حجم التهرب الضريبي لسنوات عديدة مثلا للسنوات 2010 حتى سنة 2015، على أن تقوم بتحصيل نسبة معينة من حجم التهرب الضريبي لسنة الأساس على أن يرتفع نسبة التحصيل من سنة لأخرى، وهذا الاقتراح في حالة أن الحكومة مستعجلة بتمويل النفقات العامة وتغطية عجز الميزانية العامة، كون هذا الاقتراح لا يتطلب الرجوع للأرشيف لسنوات كثيرة بل لفترة زمنية قصيرة.

التفسير:

✓ الاقتراح الأول: الحجم التراكمي للتهرب الضريبي خلال الفترة (2000-2017) يقدر بـ 7704.07 مليار دج، حيث ستقوم إدارة الضرائب بتحصيل نسبة 05% منه سنويا وبالتالي قيمة التحصيل هي 385.20 مليار دج كل سنة، وهو ما سيسمح بتغطية عجز الميزانية العامة بشكل نهائي سنة 2025.

✓ الاقتراح الثاني: تقوم إدارة الضرائب بتحديد فترة زمنية قصيرة كما في دراستنا (2010-2015)، على أن تكون سنة الأساس هي سنة 2010 وبالتالي ستعمل على تحصيل 30% من حجم التهرب الضريبي لسنة 2010، ثم تعمل على زيادة هذه النسبة للسنوات القادمة على أن تقوم بتحصيل 40% من حجم التهرب لسنة 2011، ...، 60% من حجم التهرب لسنة 2015. وهو الاقتراح المعتمد في دراستنا. حيث سيسمح بتخفيض حجم العجز خلال الفترة 2020-2025، وسيغطي عجز الميزانية العامة تماما بعد سنة 2025.

5. خاتمة:

قمنا من خلال دراستنا بتسليط الضوء على الاقتصاد الموازي في الجزائر وتأثيره على الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تأثير التهرب الضريبي على الميزانية العامة، وهذا بعد التطرق لأهم أشكال الاقتصاد الموازي وكذا أهم خطوات إدماجه في الاقتصاد الرسمي، وقد خلصت دراستنا بمجموعة من النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

1.5 النتائج:

تتمثل نتائج دراستنا في النقاط التالية:

➤ يحتل الاقتصاد الموازي مكانة حساسة في الاقتصاد الجزائري بنسبة 33.71%، من خلال البيع والشراء بدون فواتير، استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات وكذا تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي؛

➤ انخفاض الجباية البترولية المتأثرة بالأزمة الأخيرة أدى بالحكومة الجزائرية إلى العمل على رفع معدلات الضرائب وفرض ضرائب جديدة لتعويض النقص في الإيرادات العامة نتيجة زيادة حجم العجز في الميزانية العامة، الأمر الذي أدى بالأفراد إلى التعامل والتعايش في الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي من خلال التصريح الخاطئ لتفادي دفع الضرائب، وهو ما انعكس على حجم التهرب الضريبي المرتفع خلال السنوات الأخيرة؛

➤ يعاني الاقتصاد الجزائري من وجود عجز على مستوى الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2017)، متأثراً بضعف في الإيرادات الجبائية المتأثرة هي الأخرى بوجود التهرب الضريبي الذي بلغت قيمته التراكمية خلال الفترة المدروسة ما مقداره 7704.74 مليار دج؛

➤ إمكانية التخفيف من حدة عجز الميزانية العامة من خلال العمل على إدماج الاقتصاد الموازي في شقه المتعلق بتحصيل التهرب الضريبي، وهذا سيكون خلال السنوات المستقبلية التي تتراوح بين (2020-2025).

2.5 التوصيات:

من خلال النتائج السابقة ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

✓ تسهيل عملية دمج أنشطة الاقتصاد الموازي في القطاع الرسمي من خلال معالجة الأسباب الدافعة لهذه الأنشطة، من تخفيض للرسوم والضرائب وإجراءات التصريح والنشاط؛

✓ إعادة الاعتبار للرقابة الجبائية والتدقيق الجبائي قصد إعطاء الهيبة والقوة الرادعة للمتهربين المسجلين في البطاقة المشتركة ضرائب - جمارك - تجارة؛

✓ تفعيل المنظومة المصرفية وتحديثها لتتماشى مع متطلبات المرحلة والقضاء على السكوار؛

✓ إجبارية التعامل بالشيك وتحييد ظاهرة التعامل النقدي من أجل إمكانية الرقابة على الأموال؛

✓ تصحيح سياسة الأجور والحوافز في الاقتصاد الرسمي مع وضع سياسة عادلة بين مختلف القطاعات، تعمل على وقايتهم من التوجه إلى الاقتصاد الموازي؛

✓ رقمنة الإدارة الجبائية، الجمارك، البنوك، المركز الوطني للسجل التجاري وهذا من أجل تسهيل تبادل المعلومة وانتقالها لتضييق نطاق السوق الموازية؛

✓ سن قوانين صارمة وتفعيل القضاء الجبائي لمحاربة الفساد الذي يعتبر موطن الداء؛

✓ الإقرار بدور الاقتصاد الموازي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفير فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.

6. قائمة المراجع:

1. توهامي محمد رضا. (2019/2018). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر. العلوم التجارية : جامعة محمد بوضياف المسيلة.
2. حياة مسمش، موسى رحمانى. (2017). الاقتصاد الموازي وأثاره على الاستقرار الاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية (49)، 361.
3. زعلاني محمد. (2011). شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب والآثار). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 10)، 199.
4. زين يونس، معيوف هدى. (بلا تاريخ). الجمارك الجزائرية والاقتصاد الخفي. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الحادي عشر، 297.
5. قارة ملاك. (2010/2009). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة .
6. قوري يحي عبد الله. (2018). أثر الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر: 1995-2016. مجلة الباحث (العدد 18)، 191.
7. كمال بن موسى. (2013). ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية (العدد 04)، 195.
8. ولهي بوعلام. (دون ذكر سنة النشر). برنامج الامتثال الإزادي الجبائي وإشكالية الاقتصاد الموازي في الجزائر. مجلة الاقتصاد المعاصر (العدد 05)، 15.
9. يحيواي نسرين. (2016). الاقتصاد الموازي بالإشارة في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (العدد 04)، 293.